unesco
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

العنف الرقمي ضد الصحفيات والإعلاميات في اليمن

خريطة الظاهرة وأنماطها وتحولاتها

(تقرير تحليلي)

فهرس المحتويات

الملخص التنفيـذي 4
المقدمـة 5
أهداف التقرير 6
منهجية التقرير 7
أولاً: نطاق وحدود التقرير 7
ثانياً: مجتمع وعينة التقرير 7
ثالثاً: أدوات جمع البيانات وإجراءات التحليل 7
رابعاً: التعريف الإجرائي للعنف الرقمي 8
خامساً: أخلاقيات البحث وحماية المشاركات وخصوصية البيانات 8
نتائج الدراسة: 10
المحور الأول: الخصائص الديموغرافية والمهنية للصحفيات المشاركات 10
المحور الثاني: التعرض لعنف وأشكاله الأكثر ظهوراً 11
أولاً: مدى التعرض وتكراره 11
ثانياً: أشكال العنف وتداخلها 11
ثالثاً: ارتباط العنف بالعمل الصحفي والسياقات المرتبطة بحدوثه 12
المحور الثالث: المنصات والمساحات ومسارات الانتقال 13
المحور الرابع: الحسابات والفئات المرتبطة بالعنف 14
المحور الخامس: قراءة تحليلية في أنماط العنف الرقمي ومساراته 16
أولاً: من الاعتراض على المحتوى إلى استهداف الصحفية 16
ثانياً: توظيف النوع الاجتماعي والتصنيف السياسي 17
ثالثاً: تداخل أشكال العنف داخل التجربة الواحدة 18
رابعاً: من المساحة العامة إلى الوصول الشخصي 18
القصة التحليلية الأولى: من الموقف السياسي إلى التهديد الشخصي 19
القصة التحليلية الثانية: من الاتصالات الغامضة إلى الشعور بالخطر 20
الاستنتاجات: 20
التوصيات: **21**
أولاً: التوصيات الموجهة للمؤسسات الإعلامية 23
ثانياً: التوصيات الموجهة للمنصات الرقمية 23
ثالثاً: التوصيات الموجهة للجهات الرسمية والتشريعية 24
رابعاً: التوصيات الموجهة للمنظمات الحقوقية والمهنية 24
خامساً: توصيات موجهة للصحفيات 24

الملخص التنفيذي

يرصد هذا التقرير أنماط العنف الرقمي المرتبط بالعمل الصحفي والإعلامي الذي تعرضت له صحفيات وعاملات في المجال الإعلامي في اليمن خلال الفترة من يناير 2025 إلى يونيو 2026. واعتمد التقرير على استبيان إلكتروني شمل 80 مشاركة، إلى جانب خمس مقابلات معمقة مع صحفيات تعرضن لتجارب عنف رقمي، استُخدمت لتفسير بعض النتائج وفهم مسارات العنف وتداخل أشكاله.

أفادت 48 مشاركة من أصل 80، بنسبة 60٪، بتعرضهن لشكل واحد أو أكثر من العنف الرقمي. وبعد استبعاد تجربة واحدة أفادت صاحبتها بأنها غير مرتبطة بعملها أو نشاطها الإعلامي، استند التحليل التفصيلي للعنف المرتبط بالعمل الصحفي والإعلامي إلى إجابات 47 مشاركة، يمثلن 58.8٪ من إجمالي عينة الدراسة.

ولم يكن التعرض واقعة منفردة لدى غالبية المشاركات؛ إذ تعرضت 42 مشاركة من أصل 47، بنسبة 89.4٪، للعنف أكثر من مرة، بينما واجهت 26 مشاركة، بنسبة 55.3٪، شكلين أو أكثر من أشكاله.

جاء العنف اللفظي والتشهير في مقدمة الأشكال التي أبلغت عنها المشاركات، بنسبة 68.1٪، تلاه العنف الجنسي الرقمي بنسبة 34٪، والاعتداءات التقنية بنسبة 31.9٪، ثم انتهاك الخصوصية الرقمية بنسبة 23.4٪. فيما سجل العنف المنهجي والمنسق نسبة 21.3٪، كما ظهرت أشكال أخرى، كالتضليل والمحتوى المفبرك، والابتزاز الإلكتروني.

وربطت المشاركات الـ 47 ما تعرضن له كلياً أو جزئياً بعملهن أو نشاطهن الإعلامي. وبرز نشر الآراء والمواد الصحفية، والظهور الإعلامي، وتغطية القضايا السياسية والحقوقية وقضايا النساء ضمن أكثر السياقات ارتباطاً بحدوث العنف.

وتبين النتائج أن الاستهداف لم يبقَ دائماً عند حدود الاعتراض على المحتوى، بل امتد في بعض التجارب إلى مهاجمة الصحفية شخصياً ومهنياً، من خلال التخوين السياسي، والطعن في السمعة، والتشهير الأخلاقي والاجتماعي، والإساءة المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وجاء فيسبوك في مقدمة المنصات المرتبطة بالعنف، بنسبة 85.1٪، تلاه واتساب بنسبة 53.2٪. وتركز العنف في التعليقات العامة والرسائل الخاصة، بينما أفادت 24 مشاركة، بنسبة 51.1٪، بأنه انتقل من المساحة التي بدأ فيها إلى مساحة أخرى، شملت الرسائل الخاصة، أو منصة رقمية أخرى، أو ضغطاً وتهديداً خارج الإنترنت.

وتنوعت الحسابات والفئات التي بدت مرتبطة بالعنف بين أفراد معروفين أو مجهولين، وحسابات وهمية، ومناصرين لأطراف أو جهات سياسية، وجمهور ومتابعين، وأشخاص من الوسط الإعلامي. كما ظهرت هجمات شارك فيها أكثر من حساب أو شخص. غير أن البيانات المتاحة لا تكفي وحدها لإثبات وجود تنسيق مركزي أو إسناد المسؤولية إلى جهة محددة.

ويخلص التقرير إلى أن العنف الرقمي المرصود يتجاوز في بعض التجارب التعليقات المسيئة أو الوقائع التقنية المنفردة، ويظهر بوصفه نمطاً متكرراً ومتعدد الأشكال والمساحات، يوظف أدوات سياسية وجندرية واجتماعية وتقنية لاستهداف الصحفية ومصداقيتها وحضورها المهني.

ويوصي التقرير المؤسسات الإعلامية باعتماد سياسات وإجراءات واضحة للحماية والاستجابة، وتوفير الدعم القانوني والتقني، وإدماج تقييم المخاطر الرقمية في التخطيط للتغطيات. كما يدعو المنصات الرقمية إلى تحسين أدوات الإبلاغ والحماية باللغة العربية، ويحث الجهات الرسمية والمنظمات الحقوقية والمهنية على تطوير آليات آمنة للتوثيق والمساعدة والمساءلة.

المقدمة

أصبحت المنصات الرقمية جزءاً أساسياً من ممارسة العمل الصحفي في اليمن، إذ تعتمد عليها الصحفيات والعاملات في المجال الإعلامي لنشر المحتوى، والوصول إلى المصادر، والتفاعل مع الجمهور، وبناء حضورهن المهني. وفي الوقت نفسه، أوجد هذا التوسع مساحات جديدة قد تُستخدم للإساءة والتشهير والتهديد والتحرش وانتهاك الخصوصية والاعتداء على الحسابات والبيانات.

وقد يرتبط العنف الرقمي بالمحتوى الصحفي المنشور، أو بالآراء والمواقف التي تعبر عنها الصحفية، أو بطبيعة القضايا التي تغطيها، أو بظهورها الإعلامي وتفاعلها مع الجمهور. كما قد يحدث عبر التعليقات والمنشورات العامة، أو الرسائل الخاصة، أو تطبيقات الاتصال، وقد تشارك فيه حسابات معروفة أو مجهولة أو متعددة.

ويثير هذا النوع من العنف تحديات مهنية وحقوقية تتصل بسلامة الصحفيات، وحرية ممارسة العمل الصحفي، والقدرة على المشاركة في المجال العام من دون تهديد أو تشهير أو تدخل في الحياة الخاصة. ولا تقتصر خطورة هذه الممارسات على شكل الانتهاك نفسه، بل قد تتضاعف عندما تتكرر، أو تتداخل عدة أشكال منها داخل التجربة الواحدة، أو تنتقل من مساحة رقمية إلى أخرى، أو تمتد آثارها إلى الحياة الشخصية والمهنية للصحفية.

وتزداد أهمية رصد هذه الممارسات في بيئة رقمية يصعب فيها التحقق من هوية بعض الحسابات، وتتداخل فيها المساحات المهنية والشخصية، ويمكن أن ينتقل فيها المحتوى المسيء بين المنصات والمستخدمين بسرعة، بما يجعل فهم مسارات العنف وطبيعة الفاعلين والمساحات التي يحدث فيها جزءاً مهماً من قراءة الظاهرة.

وفي هذا السياق، يسلط هذا التقرير الضوء على واقع العنف الرقمي ضد الصحفيات والعاملات في المجال الإعلامي في اليمن خلال الفترة من يناير 2025 إلى يونيو 2026، من خلال رصد مدى التعرض للعنف، وتكراره، وأشكاله وأنماطه، والمنصات والمساحات الرقمية التي يحدث عبرها، والسياقات المرتبطة به، وطبيعة الحسابات أو الفئات التي تبدو مرتبطة بالاستهداف. كما يتناول التقرير، من خلال المقابلات المعمقة، بعض التجارب التي توضح كيف يمكن أن ينتقل العنف من الاعتراض على المحتوى إلى استهداف الصحفية شخصياً ومهنياً، أو من المساحات العامة إلى الوصول الشخصي والضغط خارج الإنترنت.

ويستند التقرير إلى نتائج الاستبيان وإفادات الصحفيات المشاركات في المقابلات المعمقة، مع التمييز بين ما أظهرته البيانات الكمية وما ورد في الشهادات النوعية، وعدم إسناد المسؤولية إلى أفراد أو جهات محددة في الحالات التي لا تتوافر بشأنها أدلة كافية. وبذلك يقدم التقرير قراءة تحليلية لأنماط العنف الرقمي ومساراته استناداً إلى معطيات الدراسة وتجارب المشاركات.

أهداف التقرير

يسعى التقرير إلى تحقيق الأهداف التالية

- تقديم قراءة تحليلية لواقع العنف الرقمي ضد الصحفيات والإعلاميات في اليمن: وذلك من خلال رصد مدى التعرض للانتهاكات داخل عينة، وتحديد أبرز أشكالها وأنماطها، ورصد سياقاتها المهنية، والمنصات التي تُمارس عبرها، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة الحسابات والجهات المتورطة فيها.
- فحص ديناميكيات العنف الرقمي ومسارات تطوره: عبر تتبع مدى تكرار الاستهداف، وتحليل التداخل والترابط بين أشكاله المختلفة، ورصد كيفية انتقال المحتوى المسيء بين المنصات والمساحات الرقمية، فضلاً عن تقييم مؤشرات امتداد هذا العنف إلى خارج الفضاء الافتراضي أو اتساعه عبر حملات متعددة

منهجية التقرير

» اعتمد التقرير المنهج المختلط، الذي يجمع بين التحليل الكمي والنوعي، لتعقب واقع "العنف الرقمي ضد الصحفيات في اليمن". ويهدف هذا الدمج المنهجي إلى معاينة خريطة الانتهاكات، وتحليل أشكالها وسياقات حدوثها، وفهم مسارات انتقالها عبر المنصات والمساحات الرقمية بشكل دقيق وشامل.

• نطاق وحدود التقرير

» **الحدود الموضوعية:** رصد مدى وتكرار التعرض للعنف الرقمي المرتبط بالعمل الصحفي والإعلامي، وتحديد أبرز أشكاله والعلاقات بينها، إضافة إلى تحليل السياقات المهنية المحفزة له، والمنصات التي يُمارس عبرها، وطبيعة الفئات والحسابات المتورطة في الإساءة.

» **الحدود الزمانية:** يغطي التقرير الانتهاكات والتجارب الواقعة خلال الفترة من يناير 2025 إلى يونيو 2026.

» **الحدود المكانية:** يستهدف التقرير الصحفيات والإعلاميات اليمنيات، سواء العاملات داخل الأراضي اليمنية، أو اللواتي يعملن من خارجها (في المهجر).

• مجتمع وعينة التقرير

» **طبيعة العينة:** تم الاعتماد على عينة قصدية شملت أبرز الصحفيات والفاعلات في المجال الإعلامي، وجرى اختيارهن بناءً على خبرة فريق البحث بطبيعة نشاطهن ومدى تعرضهن للمخاطر الرقمية، مع مراعاة التنوع المهني والجغرافي.

» **حجم العينة ومعدل الاستجابة:** استهدفت الخطة الأولية (100) صحفية، استجابت منهن (80) مشاركة، بمعدل استجابة مرتفع بلغ (80%) من العدد المستهدف في خطة جمع البيانات.

» **عينة تحليل الانتهاكات:** أفادت 48 مشاركة بتعرضهن لشكل أو أكثر من أشكال العنف الرقمي، وتم استبعاد إفادة واحدة لعدم ارتباط التجربة بالعمل الإعلامي. وبناءً عليه، استند التحليل التفصيلي لواقع الانتهاكات الرقمية إلى إجابات (47)مشاركة.

• أدوات جمع البيانات وإجراءات التحليل

» لتحقيق التكامل المنهجي، استند التقرير إلى أداتين رئيسيتين:

• 1. الاستبيان الإلكتروني:

» جُمعت البيانات الكمية من خلال استبيان إلكتروني شمل 80 صحفية وعاملة في المجال الإعلامي، نُفذ خلال الفترة من 8 إلى 22 يوليو 2026، وتم الوصول إلى المبحوثات عبر التواصل الرقمي المباشر معهن. اعتمد الاستبيان على خاصية "المنطق الشرطي"، لتوجيه الأسئلة التفصيلية الخاصة بالانتهاكات والمنصات حصراً للمشاركات اللاتي أفدن بتعرضهن للعنف فعلياً.

» حُللت البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية. وفي الأسئلة التي أتاحت خيارات متعددة، تم احتساب نسبة كل خيار من إجمالي المستجيبات المعنيات، مما يفسر تجاوز مجاميع بعض النسب لـ 100%. كما رُمزت الإجابات المفتوحة وأُدرجت ضمن التصنيفات المعتمدة متى ما تطابقت معها (مثل إدراج إجابة مفتوحة واحدة ضمن بند انتهاك الخصوصية).

2. المقابلات المعمقة

» أُجريت خمس مقابلات معمقة مع خمس صحفيات تعرضن لتجارب مختلفة من العنف الرقمي، واختيرت المشاركات بصورة قصدية استناداً إلى عدد من المعايير، من أبرزها التعرض لأكثر من شكل من أشكال العنف الرقمي، وطبيعة الانتهاك وخطورته، وتنوع مسارات التعرض والسياقات المرتبطة به.

» هدفت المقابلات إلى تعميق فهم مسارات العنف الرقمي وتسلسل وقائعه، وكيفية انتقال الاستهداف بين المساحات العامة والخاصة والمنصات المختلفة، إضافة إلى فهم آثاره النفسية والمهنية والشخصية بصورة أكثر تفصيلاً مما تتيحه البيانات الكمية وحدها.

- واستخدمت إفادات الصحفيات بوصفها شهادات نوعية تفسيرية داعمة للنتائج الكمية، وأسهمت في توضيح بعض الأنماط والمسارات التي كشفت عنها بيانات الاستبيان، من خلال عرض تجارب واقعية دون اعتبارها أساساً للتعميم على مجتمع الدراسة. كما روعي في عرض هذه الشهادات حماية المشاركات، واستخدام رموز بديلة بدلاً من الأسماء متى اقتضت حماية الهوية ذلك.

- **التعريف الإجرائي للعنف الرقمي**

» يُقصد بالعنف الرقمي في سياق هذا التقرير:

- **"أي سلوك أو ممارسة عدائية تتعرض لها الصحفيات والعاملات في المجال الإعلامي عبر المنصات الرقمية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو تطبيقات الاتصال، بسبب عملهن الإعلامي أو نوعهن الاجتماعي".**

» ويشمل ذلك أنماطاً متعددة مثل: العنف اللفظي والتشهير، العنف الجنسي الرقمي، الاعتداءات التقنية، العنف المنسق والممنهج، التضليل وفبركة المحتوى، الابتزاز الإلكتروني، وانتهاك الخصوصية؛ وكل ممارسة تستهدف الإضرار بالصحفية، أو ترهيبها، أو تقييد مشاركتها في الفضاء العام.

» ولا يُصنف النقد أو الاختلاف مع المحتوى الصحفي بوصفه عنفاً رقمياً بحد ذاته، وإنما يُدرج ضمن نطاق الدراسة عندما يتضمن إساءة، أو تهديداً، أو تشهيراً، أو تحريضاً، أو تحرشاً، أو انتهاكاً للخصوصية، أو استهدافاً شخصياً مرتبطاً بالصحفية.

- **أخلاقيات البحث وحماية المشاركات وخصوصية البيانات**
- **التـزم فريـق البحـث بالمعاييـر الأخلاقيـة المعتمـدة في الدراسـات المتعلقـة بالعنـف الرقمـي والعنـف القائـم على النـوع الاجتماعـي، مـع إعطـاء الأولويـة لحمايـة خصوصيـة المشـاركات وسـلامتهن، وذلـك مـن خـلال:**

» **الموافقـة المسـتنيرة والسـرية:** بُنيـت أدوات التقريـر على مبـدأ الموافقـة المسـتنيرة، مـع ضمـان سـرية المعلومـات وإخفـاء أي تفاصيـل تعريفيـة يمكـن أن تكشـف عـن هويـة المشـاركات في النتائـج أو الاقتباسـات.

» **اختياريـة بيانـات التواصـل:** كان تقديـم بيانـات التواصـل اختياريـاً بالكامـل، ولا تُجمـع إلا بموافقـة المشـاركة الصريحـة.

» **المتابعـة الطوعيـة:** أتيـح للمشـاركات خيـار الموافقـة أو الرفـض على التواصـل اللاحـق، سـواء لإجـراء مقابـلات معمقـة وسـرية أو لتقديـم الدعـم والإرشـاد عنـد الحاجـة.

» **حمايـة البيانـات:** التـزم فريـق البحـث بعـدم مشـاركة بيانـات التواصـل أو المعلومات الشـخصية مـع أي جهـة خارجيـة، واسـتخدامها فقـط للأغـراض التـي وافقـت عليهـا المشاركة.

نتائج الدراسة

1. المحور الأول: الخصائص الديموغرافية والمهنية للصحفيات المشاركات

شملت الدراسة 80 صحفية وعاملة في المجال الإعلامي من 13 محافظة يمنية، إضافة إلى صحفيات يعملن من خارج اليمن.

شكّلت الصحفيات وكاتبات التقارير 33,8٪ من العينة، والمذيعات 25٪، والمحررات والعاملات المستقلات 12,5٪ لكل فئة، إلى جانب مشاركات يعملن في مجالات صحفية وإعلامية أخرى.

وتنوعت بيئات العمل؛ إذ عملت 28,7٪ من المشاركات مع منصات رقمية أو مواقع إلكترونية، و27,5٪ في العمل المستقل، و20٪ في الإذاعة أو التلفزيون، و13,8٪ في مؤسسات إعلامية محلية.

كما امتلكت 51,2٪ من المشاركات خبرة تتجاوز سبع سنوات، و35٪ خبرة تتراوح بين أربع وسبع سنوات. واستخدمت غالبية المشاركات المنصات الرقمية لنشر المحتوى أو التواصل المهني ومتابعة المصادر بدرجات متفاوتة. ويظهر ذلك تنوع الخلفيات المهنية للمشاركات، دون أن يسمح بإجراء تعميمات إحصائية على كل فئة مهنية أو جغرافية.

الخصائص المهنية

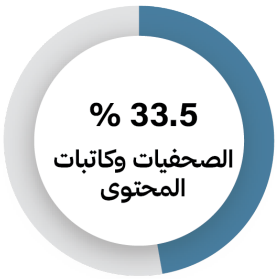

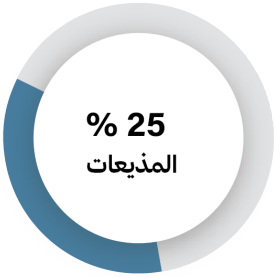

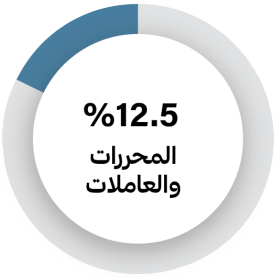

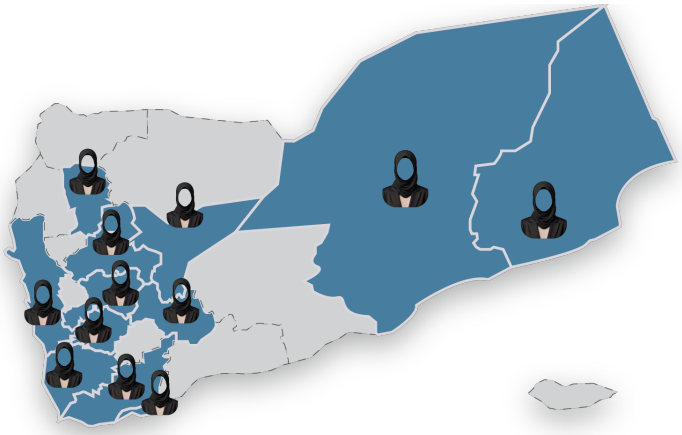

مشاركات يقمن خارج اليمن

بيئة العمل

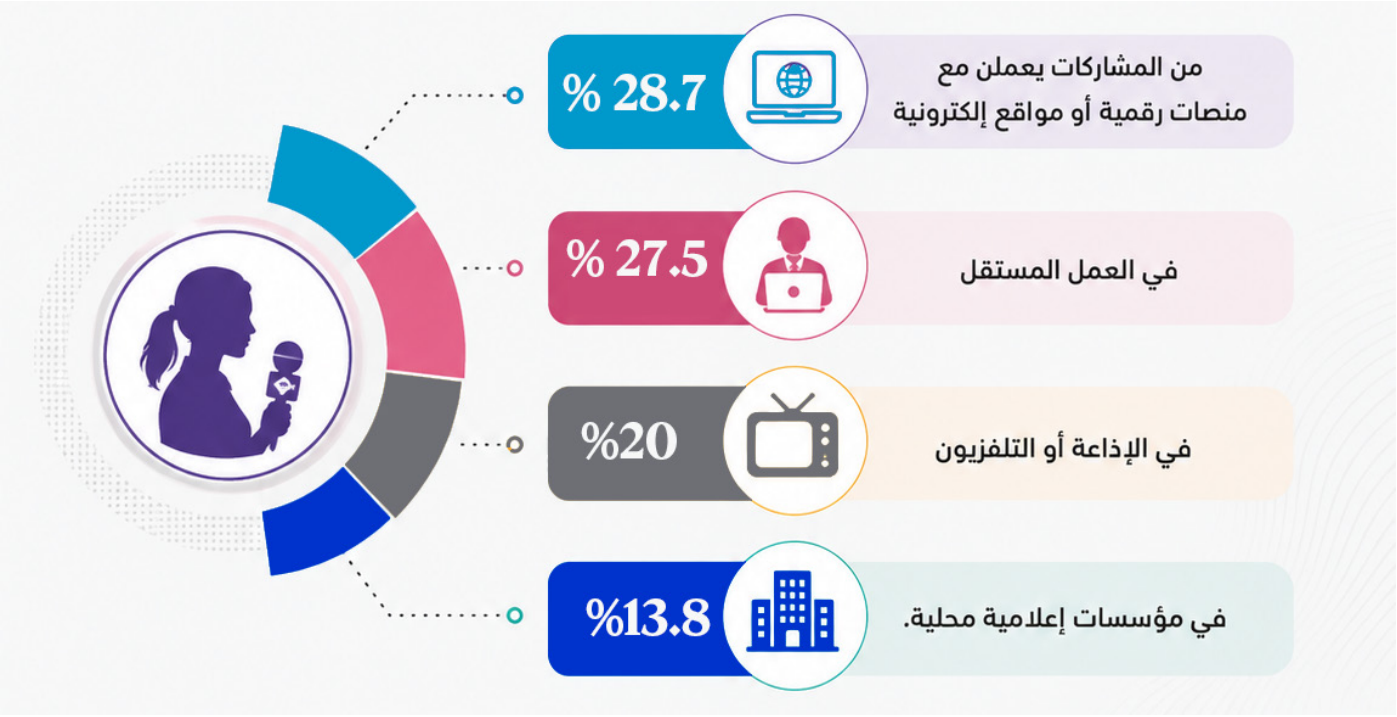

الخبـــــــــرات

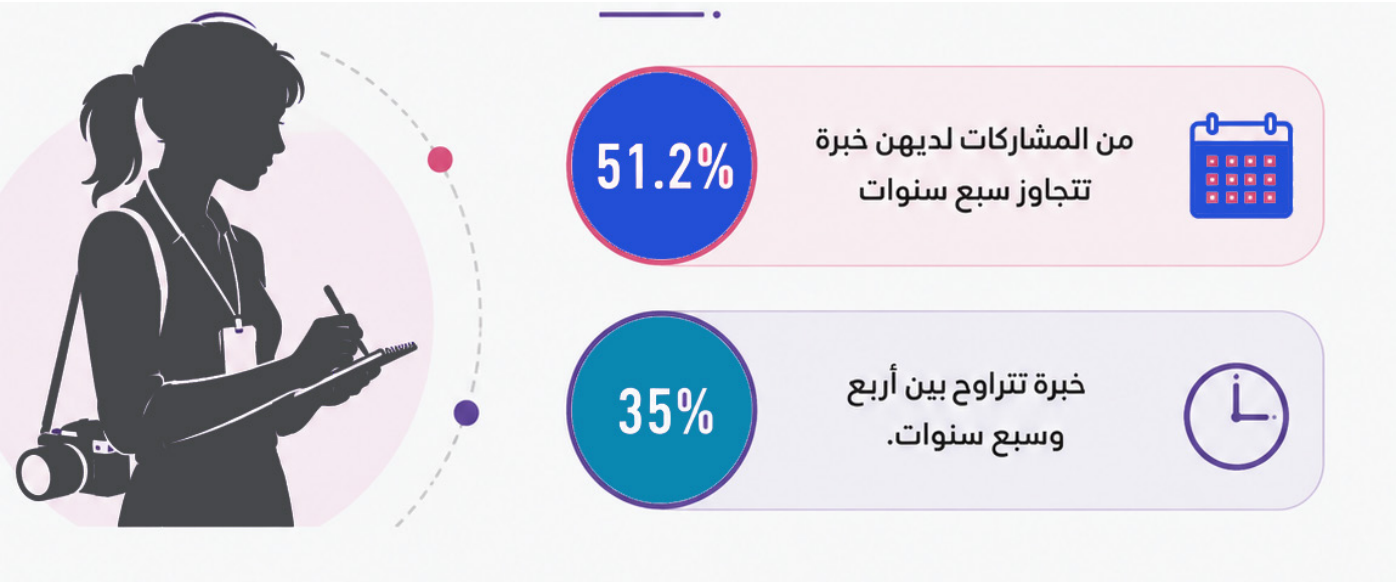

المحور الثاني: التعرض لعنف وأشكاله الأكثر ظهوراً

يستند هذا القسم إلى إجابات 47 مشاركة أفدن بتعرضهن للعنف الرقمي وربطن ما تعرضن له كلياً أو جزئياً بعملهن أو نشاطهن الصحفي والإعلامي.

أولاً: مدى التعرض وتكراره

أفادت 48 مشاركة من أصل 80، بنسبة 60٪، بتعرضهن لأي شكل من أشكال العنف الرقمي خلال الفترة التي غطتها الدراسة. وبعد استبعاد تجربة واحدة غير مرتبطة بالعمل الإعلامي، بلغ عدد المشاركات اللاتي تعرضن لعنف رقمي مرتبط كلياً أو جزئياً بعملهن 47 مشاركة، بنسبة 58,8٪ من إجمالي عينة الدراسة.

وتعرضت 42 مشاركة من أصل 47، بنسبة 89,4٪، للعنف أكثر من مرة. وتعرضت 22 مشاركة مرتين إلى ثلاث مرات، و7 مشاركات أكثر من ثلاث مرات، بينما وصفت 13 مشاركة تعرضهن بأنه متكرر، مقابل 5 مشاركات تعرضن له مرة واحدة.

كما ظهر التعرض خلال مختلف الفترات الزمنية التي شملتها الدراسة، بما يشير إلى استمراره داخل تجارب المشاركات. غير أن البيانات لا تقدم دليلاً كافياً على وجود اتجاه تصاعدي بين عامي 2025 و2026، لعدم تسجيل كل واقعة بصورة مستقلة.

ثانياً: أشكال العنف وتداخلها

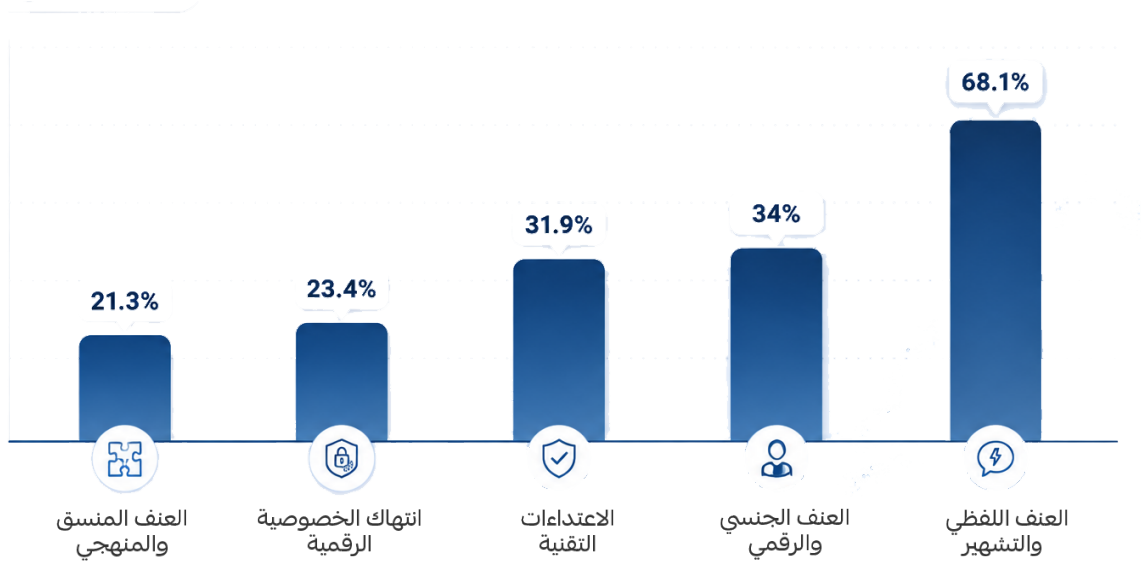

جاء العنف اللفظي والتشهير في مقدمة الأشكال التي أفادت المشاركات بتعرضهن لها، بواقع 32 مشاركة تلاه العنف الجنسي الرقمي لدى 16 مشاركة، بنسبة 34٪، والاعتداءات التقنية لدى 15 مشاركة، بنسبة 31,9٪، ثم انتهاك الخصوصية الرقمية لدى 11 مشاركة، بنسبة 23,4٪.

واختارت 10 مشاركات، بنسبة 21,3٪، فئة العنف المنسق والمنهجي الواردة في الاستبيان، بينما أفادت 5 مشاركات بتعرضهن للتضليل أو المحتوى المفبرك، و3 مشاركات للابتزاز الإلكتروني.

ولم تقتصر تجارب 26 مشاركة، بنسبة 55,3٪، على شكل واحد من العنف الرقمي. ويبين ذلك تعدد الأشكال داخل التجارب.

ثالثاً: ارتباط العنف بالعمل الصحفي والسياقات المرتبطة بحدوثه

ربطت المشاركات الـ47 ما تعرضن له كلياً أو جزئياً بعملهن أو نشاطهن الإعلامي؛ إذ أفادت 24 مشاركة بوجود ارتباط مباشر، بينما أشارت 23 مشاركة إلى ارتباط جزئي.

وجاء نشر رأي أو تعليق في مقدمة السياقات المرتبطة بحدوث العنف، بواقع 28 مشاركة، بنسبة 59,6٪، تلاه الظهور الإعلامي بوصف المستهدفة امرأة لدى 22 مشاركة، بنسبة 46,8٪، ثم نشر أو مشاركة مادة صحفية لدى 19 مشاركة، بنسبة 40,4٪. كما ارتبط التعرض بتغطية قضايا النساء أو القضايا السياسية لدى 15 مشاركة لكل منهما، وبالاتهام أو التصنيف السياسي لدى 14 مشاركة، وتغطية القضايا الحقوقية أو الاجتماعية لدى 13 مشاركة.

ارتباط العنف الرقمي بالنشاط الإعلامي للصحفيات المشاركات

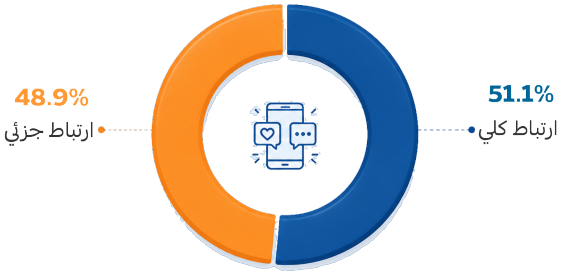

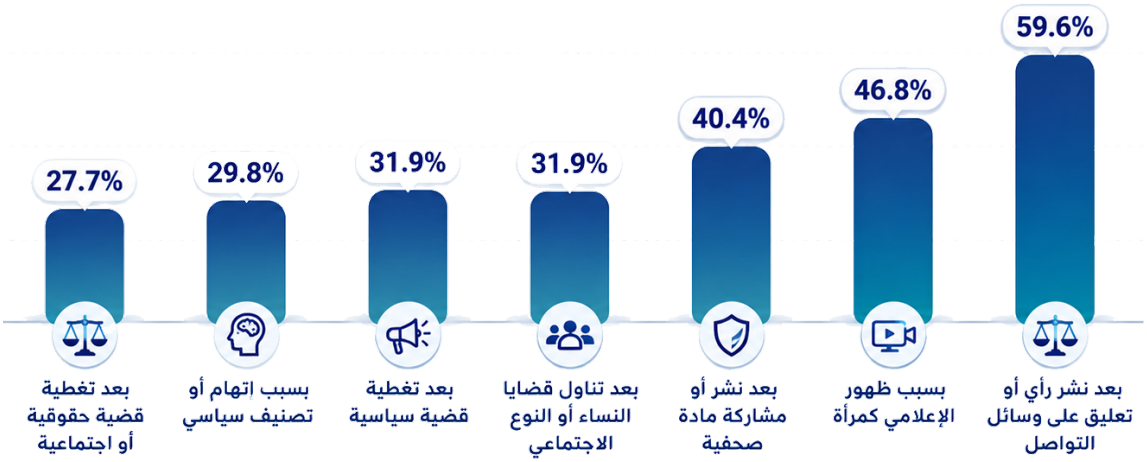

وأفادت 27 مشاركة، بنسبة 57,4٪، بتلقي إساءات مرتبطة بكونهن نساء، بينما واجهت 25 مشاركة بنسبة 53,2٪، اتهامات سياسية أو تخوينا. كما تعرضت 18 مشاركة للطعن في السمعة أو الشرف، و16 مشاركة للتشهير الأخلاقي أو الاجتماعي.

وتشير العلاقة بين سياقات حدوث العنف وطبيعة الرسائل إلى أن الاستهداف امتد في بعض التجارب من الاعتراض على المحتوى أو النشاط الإعلامي إلى استهداف الصحفية مهنياً وشخصياً.

أبرز الإساءات المرتبطة بالعنف

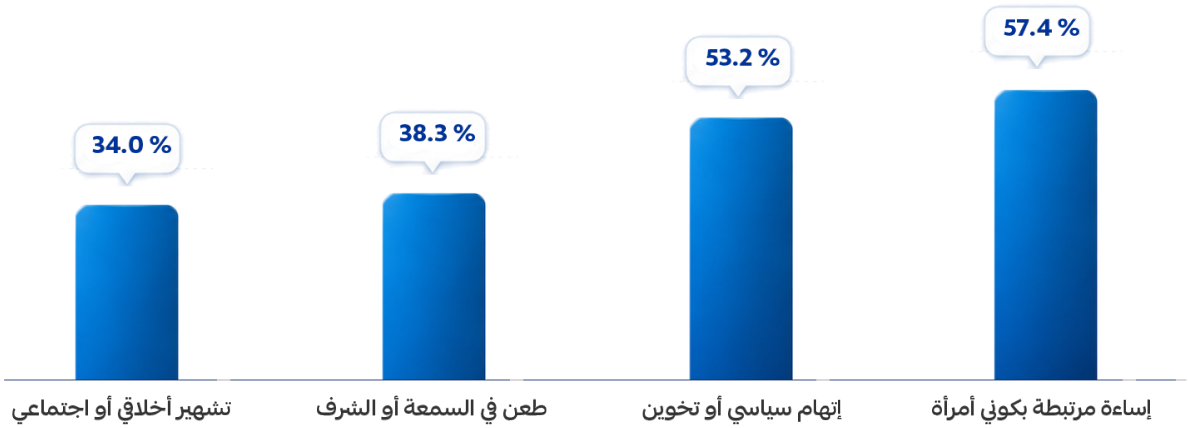

المحور الثالث: المنصات والمساحات ومسارات الانتقال

جاء فيسبوك في مقدمة المنصات المرتبطة بحدوث العنف، إذ أشارت إليه 40 مشاركة من أصل 47، بنسبة 85,1٪، تلاه واتساب لدى 25 مشاركة، بنسبة 53,2٪.وظهرت منصات ووسائل أخرى بنسب أقل، من بينها إكس، وإنستغرام، والرسائل النصية، وتيك توك، وتيليغرام، والبريد الإلكتروني، والاتصالات الهاتفية.

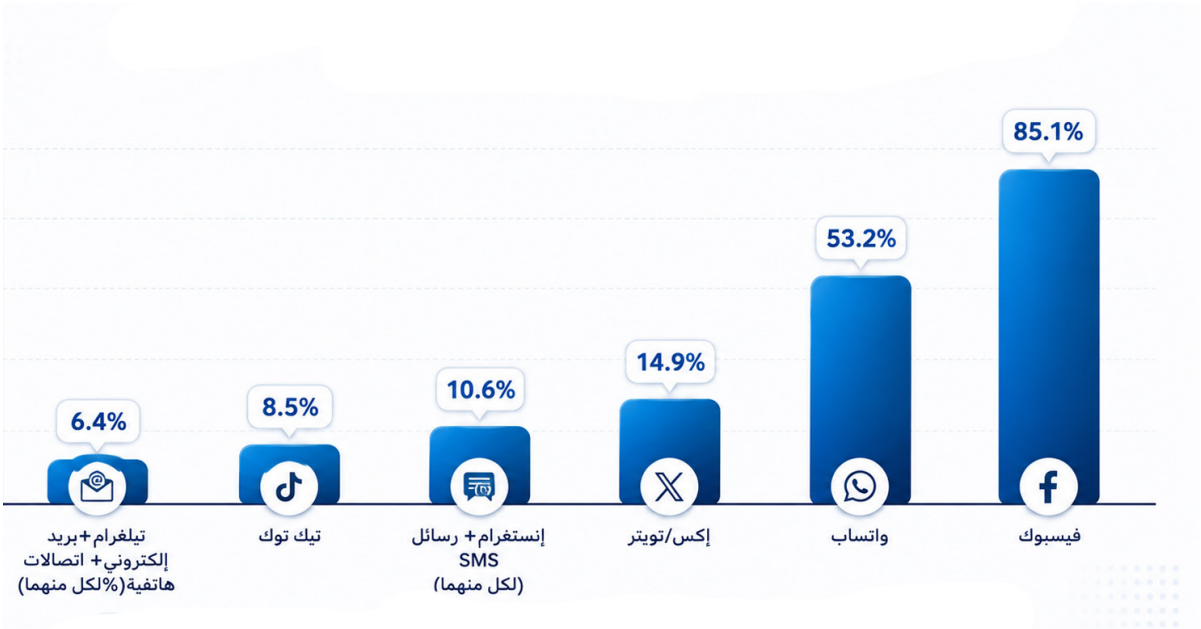

ووقع العنف عبر التعليقات على المنشورات العامة لدى 34 مشاركة، بنسبة 72,3٪، وعبر الرسائل الخاصة لدى 30 مشاركة، بنسبة 63,8٪. كما ظهر عبر المنشورات والصفحات العامة، والإشارات إلى الحسابات، والمجموعات المغلقة، والمنصات الإعلامية.

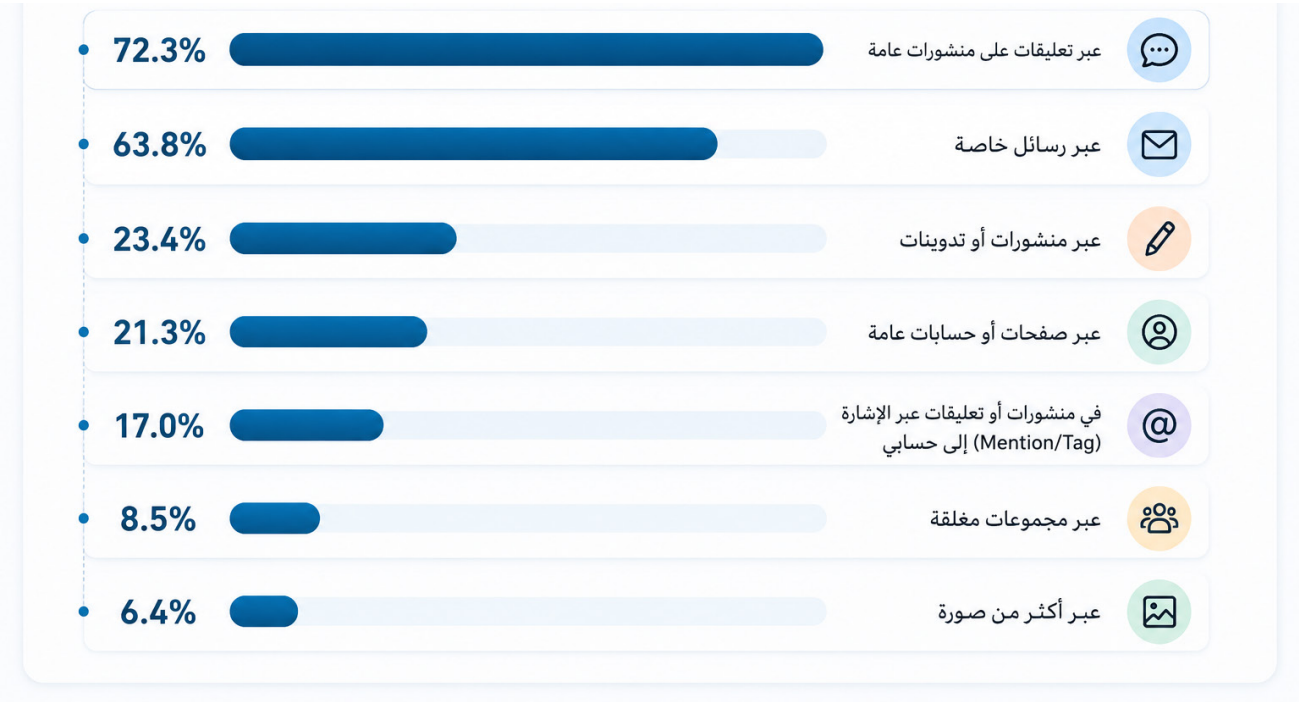

وأفادت 24 مشاركة، بنسبة 51.1٪، بأن العنف انتقل من المساحة التي بدأ فيها إلى مساحة أخرى. حيث أفادت 11 مشاركة منهن أنه انتقل من التعليقات العامة إلى الرسائل الخاصة ، وإلى منصة رقمية أخرى لدى 7 مشاركات، بينما وصل لدى 6 مشاركات إلى ضغط أو تهديد خارج الإنترنت.

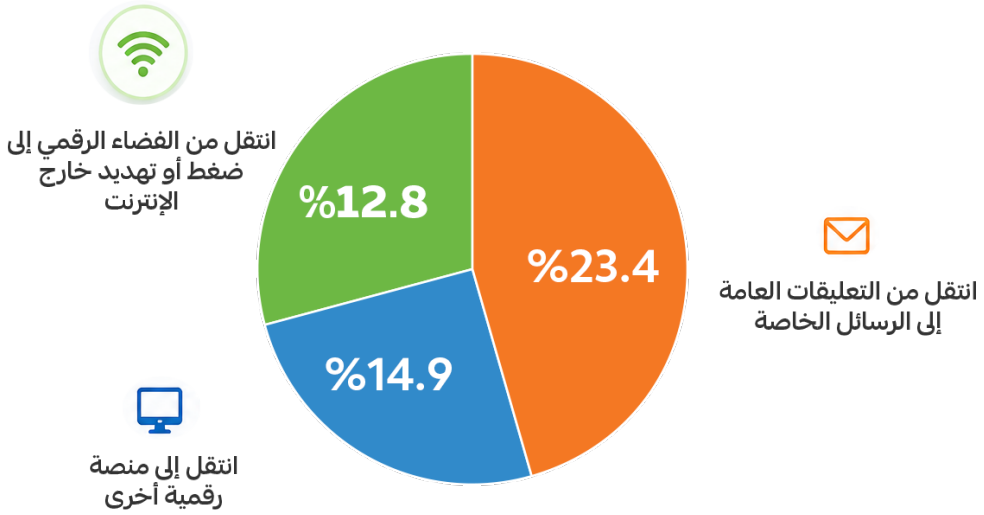

المحور الرابع: الحسابات والفئات المرتبطة بالعنف

أفادت 28 مشاركة من أصل 47، بنسبة 59.6٪، بأن أفراداً كانوا الجهة الظاهرة وراء العنف، بينما أشارت 7 مشاركات إلى حسابات وهمية، و6 مشاركات إلى جهات غير معروفة، و6 مشاركات إلى جهات ذات طابع سياسي.

وعند وصف نمط الحسابات، ذكرت 14 مشاركة أن العنف صدر عن حساب أو شخص معروف، وأشارت 10 مشاركات إلى حسابات وهمية أو غير واضحة الهوية، و8 مشاركات إلى حسابات أو أشخاص غير معروفين. كما أفادت 8 مشاركات بمشاركة أكثر من حساب أو شخص، بينما وصفت مشاركتان ما تعرضتا له بأنه بدا كحملة

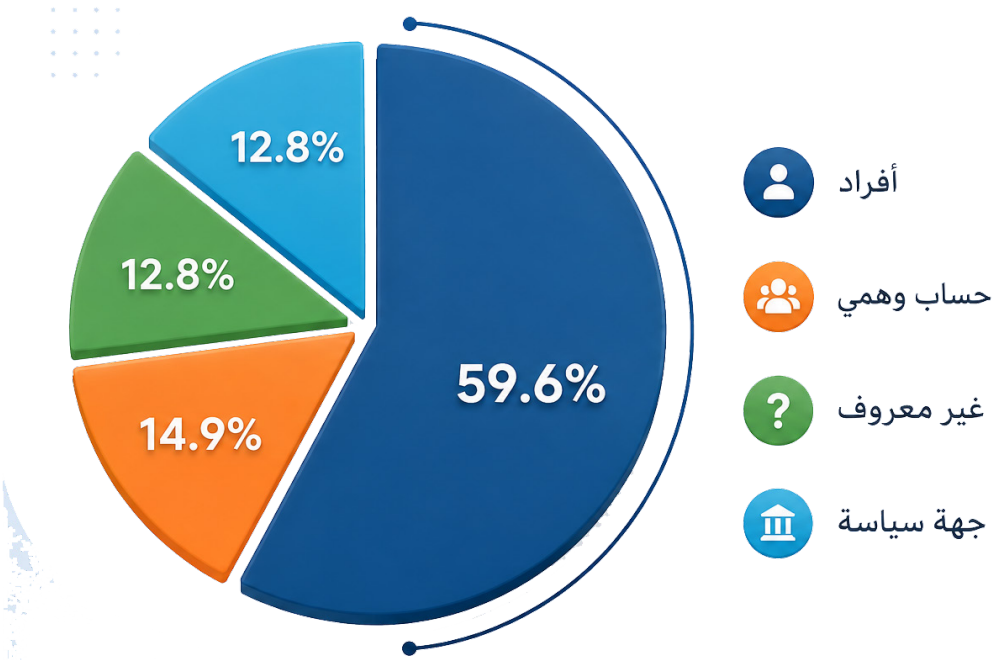

نمط الحسابات المشاركة في العنف ضد الصحفيات

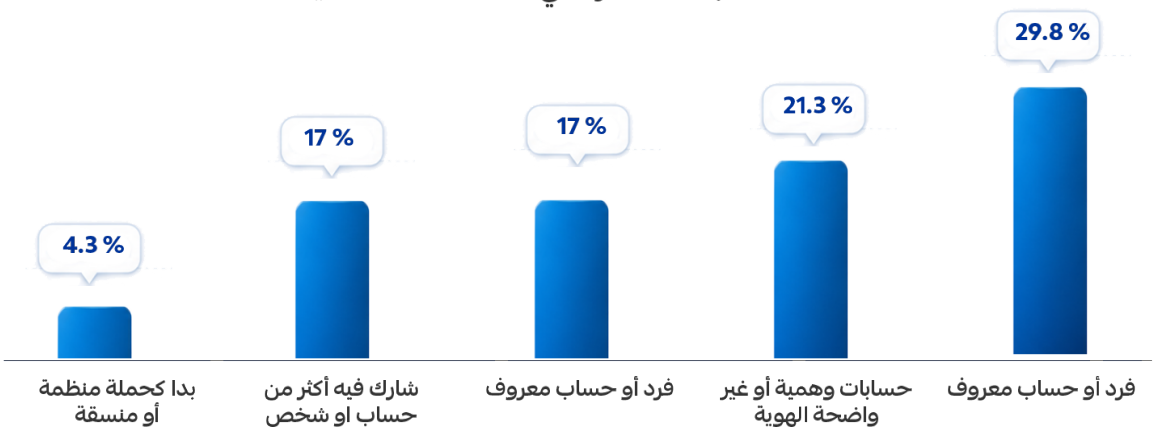

وجاء مناصرو الأطراف أو الجماعات السياسية في مقدمة الفئات التي ربطت المشاركات بينها وبين الإساءة، بواقع 26 مشاركة، بنسبة 55,3٪، تلاهم الجمهور والمتابعون لدى 18 مشاركة، والحسابات المجهولة أو الوهمية لدى 16 مشاركة، ثم أشخاص من الوسط الإعلامي لدى 12 مشاركة.

انتماء المشاركين في الإساءة

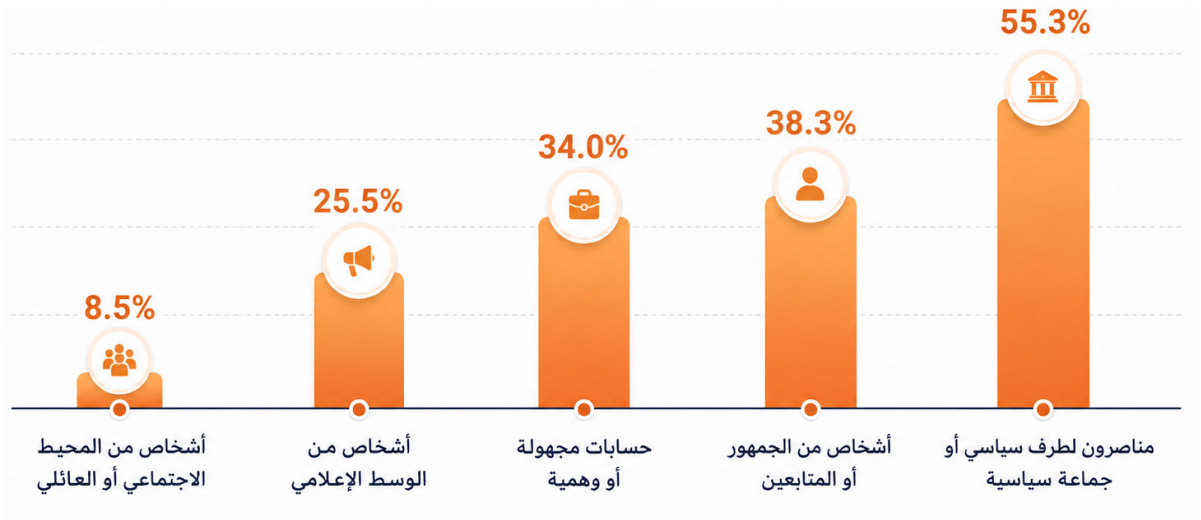

المحور الخامس: قراءة تحليلية في أنماط العنف الرقمي ومساراته

تكشف النتائج السابقة أن العنف الرقمي ضد الصحفيات لا يقتصر على إساءة منفردة أو مساحة رقمية واحدة، بل قد يتحرك بين أشكال ومساحات مختلفة. وفي بعض التجارب، يبدأ الاستهداف بسبب رأي أو مادة صحفية، ثم يتحول إلى استهداف شخصي أو مهني، أو يوظف النوع الاجتماعي والتصنيف السياسي للطعن في الصحفية، كما قد تتداخل عدة أشكال من العنف داخل التجربة الواحدة، أو ينتقل الاستهداف من الفضاء العام إلى الوصول الشخصي.

ولا تعيد هذه القراءة عرض النتائج الكمية التي تناولتها المحاور السابقة، وإنما تستخدم المقابلات المعمقة لتفسير **كيف تتخذ هذه الأنماط شكلها داخل التجارب الفردية، مع التمييز بين ما يمكن إثباته وما يبقى في حدود إفادة الصحفية.**

أولاً: من الاعتراض على المحتوى إلى استهداف الصحفية

تشير نتائج الدراسة إلى ارتباط العنف في عدد من التجارب بنشر الآراء والمواد الصحفية والظهور الإعلامي وتناول القضايا العامة. وتوضح المقابلات أن الاعتراض على المحتوى لا يبقى دائماً في حدود مناقشة الفكرة، بل قد يتحول إلى استهداف للصحفية نفسها.

تروي الصحفية (ش.ش) **" عند الاختلاف مع شخص حول رأي أو قضية معينة، استخدم البعض صوري المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي لمهاجمتي شخصياً، من خلال التعليق على شكلي أو مظهري وتوجيه أوصاف مهينة بحقي، بدلاً من مناقشة الفكرة أو الرأي."**

من جانبها تقول الصحفية (ص.ص) أن إحدى الوقائع بدأت بعد منشور رياضي، لكن الرد لم يتناول مضمون المنشور، وإنما استهدفها باعتبارها امرأة:

"بإحدى مباريات كأس العالم. كونها تبث بوقت متأخر كتبت منشوراً، وجاء لي تعليق من شخص لا أعرفه: «روحي ارقدي هذه الساعة»."

وتوضح أن هذا النوع من الخطاب تكرر معها، قائلة:

"عبارات تتكرر دائماً: **«مكانك في المطبخ»، «ارقدي أنتِ، إلا بنت»."**

وترى الصحفية أن الفرق في طبيعة الخطاب الموجه إلى النساء مقارنة بالرجال يكشف البعد الجندري للاستهداف:

"أشعر أن الهجوم سببه كوني فتاة فقط، لأن الهجوم بين الشباب كلماته مختلفة، مافيش استنقاص من رجولته، بعكس حين يكون الهجوم ضد فتاة، فأول شيء يتم استنقاصه هو أنوثتها."

وتشير هذه التجربة إلى أن الخلاف مع المحتوى يمكن أن يتحول إلى محاولة لتقييد حضور المرأة في المجال العام، بدلاً من التعامل مع رأيها أو عملها بوصفه موضوعاً للنقاش.

ثانياً: توظيف النوع الاجتماعي والتصنيف السياسي

تظهر المقابلات كذلك تداخلاً بين التصنيف السياسي والاستهداف القائم على النوع الاجتماعي. ففي تجربة (س.س)، ارتبطت مواقفها السياسية والحقوقية باتهامات متناقضة من أنصار أطراف مختلفة، تجاوزت الاختلاف مع مواقفها إلى التشكيك في ولائها ودوافعها.

تقول:

"طرف يكفرني ويتهمني بأني أعمل لأجندات المنظمات وما يسموه الماسونية... والطرف الآخر يتهمني بالخيانة والعمل لصالح الطرف الآخر."

وفي إحدى الحملات، انتقل هذا التصنيف إلى التشهير الأخلاقي واستهداف الخصوصية، بعد نشر محتوى مسيء تضمن اسمها وأرقام هواتفها ورقم هاتف والدتها. وتوضح:

"التشهير كان هدفه الإساءة لسمعتي، لا عداوات شخصية لي مع أحد، كل ما يحدث معي بسبب عملي أو كراهية بسبب مواقف وآراء سياسية وحقوقية."

وتكشف هذه الإفادات أن التصنيف السياسي قد يتحول إلى مدخل لاستهداف الصحفية شخصياً، بينما يمكن أن يُستخدم النوع الاجتماعي والسمعة والعائلة لتوسيع أثر الهجوم خارج حدود الموقف أو المادة التي بدأت الخلاف.

ثالثاً: تداخل أشكال العنف داخل التجربة الواحدة

لا تعكس تجربة بعض الصحفيات شكلاً واحداً من العنف، بل تتداخل فيها الإساءة والتشهير مع انتهاك الخصوصية والعنف الجنسي الرقمي والابتزاز أو الاعتداءات التقنية.

وتوضح الصحفية (أ.ص) هذا التداخل بصورة مباشرة، حيث تقول:

"تعرضت لأكثر من شكل من أشكال العنف الرقمي؛ بدأت بعض الانتهاكات بالسب والتشهير والإساءة، كما نُشر رقم هاتفي ومعلوماتي الشخصية على مواقع ذات طابع جنسي، ما عرّضني لمزيد من المضايقات."

وتضيف:

"وتعرضت أيضاً لرسائل ومحتوى جنسي فاضح، خصوصاً عندما أرفض التواصل مع بعض الأشخاص، إلى جانب تهديدات متكررة بنشر صور خاصة، رغم أنهم لا يملكونها، وإنما كانوا يستخدمون هذا التهديد لإخافتي وإجباري على الاستجابة لهم."

وتوضح هذه التجربة أن تعدد أشكال العنف لا يعني بالضرورة أنها صدرت عن الشخص نفسه أو ضمن حملة واحدة؛ فقد تتعرض الصحفية لأشكال مختلفة من العنف في وقائع وسياقات متعددة.

كما تكشف تجربة **(ص.ص)** عن صورة أخرى لهذا التداخل، إذ روت تعرضها لعنف جنسي رقمي من شخص من الوسط الإعلامي، بعد أن بدأ التواصل بينهما بحديث مهني عادي:

"كان حديث طبيعي عن الأحوال والجديد وظرف العمل الصحفي، ثم بدأ يتحدث بكلام غير مفهوم أو كلام ماله معنى، إلى أن ربطت أن الكلمات لها إيحاءات جنسية."

وتوضح أنها أنهت التواصل وحظرت الشخص.

رابعاً: من المساحة العامة إلى الوصول الشخصي

تظهر بعض التجارب انتقال العنف بين المساحات الرقمية، من المنشورات والتعليقات العامة إلى الرسائل الخاصة أو أرقام الهواتف، وفي حالات أخرى إلى ضغط أو تهديد يمس الحياة خارج الإنترنت.
وتقدم تجربة (س.س) مثالاً واضحاً على ذلك. ففي إحدى الحملات، انتشرت اتهامات خطيرة بحقها عبر فيسبوك، ثم تلقت تهديدات عبر حساباتها الشخصية. وتقول:
"تحسباً لأي كارثة اتخذت تدابير عديدة منها مغادرة منزلي."
وفي حملة أخرى، وصل الاستهداف إلى أفراد من أسرتها:
"تلقيت رسائل إساءة بالواتس أب على أرقامي وأرقام والدتي."
أما الصحفية (ع.ش) فتصف مساراً بدأ باتصالات ورسائل من أرقام مجهولة، قبل أن يتطور إلى محاولات للحصول على معلومات شخصية. وتقول:
"قبل فترة قليلة رقم غريب يطلب مني عنواني لأن حسب قوله لديه أمانة يريد أن يسلمها لي، ولكن رديت أنني لا أنتظر أمانة من أحد."
كما أفادت بمحاولة اختراق حسابها، وربطت هذه الوقائع بتزايد شعورها بعدم الأمان.
وتوضح هذه الحالات أن الانتقال من الفضاء العام إلى قنوات الاتصال الخاصة قد يغير طبيعة الخطر، خصوصاً عندما تصبح المعلومات الشخصية أو الأسرة جزءاً من الاستهداف.

القصة التحليلية الأولى: من الموقف السياسي إلى التهديد الشخصي

توضح تجربة **(س.س)** أحد المسارات التي ينتقل فيها الاستهداف من الاختلاف مع موقف صحفي أو سياسي إلى التشهير ثم التهديد الشخصي.
بدأت إحدى أبرز الوقائع بعد تعبيرها عن رفضها لمواجهات سياسية وعسكرية في مدينتها وانتقادها سلوك أحد الأطراف. ووفق إفادتها، انتشرت خلال فترة قصيرة اتهامات خطيرة بحقها، تضمنت الادعاء بامتلاك وثائق تدينها بالإرهاب والمطالبة باعتقالها والتحقيق معها.
وتقول:
"في ظرف دقائق انتشر كالنار في مواقع التواصل، مرفق بصورتي مع تلك المعلومات المزيفة."
ولم يتوقف الأمر عند التشهير، إذ أفادت بتلقي تهديدات عبر حساباتها الشخصية، واتخذت احتياطات لحماية نفسها :
"تحسباً لأي كارثة اتخذت تدابير عديدة منها مغادرة منزلي."

وفي واقعة لاحقة، نشر حساب مجهول داخل مجموعة نسائية محتوى مسيئاً تضمن اسمها وأرقام هواتفها ورقم هاتف والدتها. وقدمت شكوى بشأن الواقعة، لكن هوية صاحب الحساب ظلت مجهولة وفق إفادتها.
وتوضح هذه الحالة مساراً يبدأ من الموقف السياسي، ثم يتحول إلى استهداف شخصي وتشهير، قبل أن يصل إلى المعلومات الشخصية والتهديد الذي يمس الشعور بالأمان.
وتوضح أنها أنهت التواصل وحظرت الشخص.

القصة التحليلية الثانية: من الاتصالات الغامضة إلى الشعور بالخطر

تكشف تجربة **(ع.ش)** مساراً مختلفاً، بدأ باتصالات لم تبدُ في البداية مرتبطة بشكل واضح بعملها الصحفي، ثم تراكمت الوقائع وصولاً إلى تهديدات ومحاولات للوصول إلى معلومات شخصية.
تقول الصحفية إن أرقاماً غريبة كانت ترسل إليها روابط لتقارير تعمل عليها، خصوصاً تلك المتعلقة بالانتهاكات والقصص الإنسانية. وفي البداية لم تعتبر الأمر تهديداً.
"لاحقاً، تعرضت لحملة تضمنت اتهامات وتخويناً وتلفيق تهمة العمل لصالح دولة أجنبية، وانتشرت عبر مواقع ومنصات مختلفة". وبعد نشر هذه الاتهامات، وصلتها رسالة تقول:
"ردي يا صحافة."

وتصفها بأنها كانت بالنسبة إليها تهديداً مبطناً أو محاولة لإرعابها.
وفي واقعة أحدث، حاول شخص مجهول الحصول على عنوانها بحجة تسليمها أمانة، بالتزامن مع تعرض حسابها لمحاولة اختراق. وتقول:
"شعرت بخوف للأمانة."
وتصف أثر هذه الوقائع قائلة:
"التهديدات أثرت على نفسيتي بشكل كبير حتى هذه اللحظة، شعور بالتشتت وعدم التركيز، هل ممكن أن أصبح هدفاً مشروعاً للقتل، من الذي سينفذ ومتى وكيف."
توضح هذه الحالة أن الخطر لا يرتبط دائماً بتهديد مباشر وواضح؛ فقد يؤدي **غموض هوية الفاعل وتراكم الاتصالات ومحاولات الوصول إلى المعلومات الشخصية** إلى شعور مستمر بعدم الأمان، حتى عندما لا تتوافر أدلة كافية لتحديد الجهة المسؤولة أو الربط بين جميع الوقائع.

ويمكن تلخيص هذا المحور بأن المقابلات المعمقة تظهر أن العنف الرقمي قد يتحرك بين عدة مستويات: **المحتوى، والصحفية، وسمعتها، وخصوصيتها، ومحيطها الشخصي**. وقد يبدأ بخلاف حول رأي أو مادة صحفية، ثم يتحول إلى تخوين أو تشهير أو استهداف جندري، وقد يتداخل مع أشكال أخرى من العنف أو ينتقل إلى قنوات اتصال أكثر خصوصية.
وفي بعض الحالات، لا يتوقف أثر العنف عند الفضاء الرقمي، بل يمتد إلى الشعور بالأمان واتخاذ احتياطات في الحياة اليومية. وفي المقابل، لا تسمح جميع الإفادات بإثبات هوية الفاعلين أو وجود تنسيق بينهم؛ لذلك تظل بعض الروابط بين الوقائع في نطاق إفادة الصحفية أو التقدير، ما لم تدعمها أدلة قابلة للتحقق.

وبذلك تكمل الشهادات النوعية ما أظهرته البيانات الكمية: فالعنف الرقمي لا تكمن خطورته فقط في تعدد أشكاله، وإنما في قدرته على الانتقال بين المساحات والأهداف، من انتقاد المحتوى إلى الضغط على الصحفية نفسها، ومن الفضاء الرقمي إلى جوانب من حياتها الشخصية والمهنية.

الاستنتاجات

1. أظهر العنف الرقمي ارتباطاً واضحاً بالنشاط الإعلامي وتكراراً ملحوظاً في التعرض؛ إذ أفادت 47 مشاركة، بنسبة 58,8٪ من عينة الدراسة، بتعرضهن لعنف رقمي مرتبط كلياً أو جزئياً بعملهن الصحفي والإعلامي، وكانت 89,4٪ من المشاركات في هذه الفئة قد تعرضن له أكثر من مرة، بما يشير إلى أن العنف في عدد كبير من التجارب لم يكن حادثة منفردة.
2. ارتبط العنف ارتباطاً وثيقاً بممارسة العمل الإعلامي والظهور العام؛ إذ تصدر نشر الآراء والتعليقات على وسائل التواصل 59,6٪، والظهور الإعلامي للصحفية كامرأة 46,8٪، ونشر أو مشاركة المواد الصحفية 40,4٪ أبرز السياقات المرتبطة بحدوثه. كما ارتبط بتغطية قضايا النساء والقضايا السياسية 31,9٪ لكل منهما وبالتصنيف السياسي 29,8٪ والقضايا الحقوقية أو الاجتماعية 27,7٪. وتبين هذه النتائج أن الاستهداف لم يبقَ في بعض التجارب عند حدود الاعتراض على المحتوى، بل امتد إلى مهاجمة الصحفية مهنياً وشخصياً.
3. **تخذ العنف في أكثر من نصف التجارب طابعاً مركباً**، إذ أفادت 55,3٪ من المشاركات بتعرضهن لأكثر من شكل من أشكال العنف الرقمي، مع تداخل الإساءة والتشهير مع العنف الجنسي الرقمي والاعتداءات التقنية وانتهاك الخصوصية والمحتوى المفبرك.
4. **حمل العنف في عدد من التجارب طابعاً جندرياً وسياسياً**، إذ أفادت 57,4٪ من المشاركات بتلقي إساءات مرتبطة بكونهن نساء، بينما واجهت 53,2٪ اتهامات سياسية أو تخوينا. وتظهر التجارب النوعية أن النوع الاجتماعي والسمعة والتصنيف السياسي قد تُستخدم مجتمعة لنزع الشرعية عن الصحفية والضغط على حضورها المهني.
5. **انتقل العنف في نحو نصف التجارب بين المساحات والمنصات**، إذ أفادت 51,1٪ من المشاركات التي تعرضن لعنف بانتقاله من المساحة التي بدأ فيها إلى الرسائل الخاصة أو منصة رقمية أخرى أو إلى ضغط وتهديد خارج الإنترنت. ويكشف ذلك عن تداخل متزايد بين المساحة المهنية للصحفية وحياتها الخاصة، خصوصاً عندما يصل الاستهداف إلى الهاتف أو الأسرة أو الحياة اليومية. تنوعت الحسابات والفئات التي بدت مرتبطة بالعنف، واتسعت بعض الهجمات بمشاركة أكثر من حساب أو شخص، من دون توافر أدلة كافية لإثبات وجود تنسيق مركزي أو إسناد المسؤولية إلى جهة محددة.

التوصيات

أولاً: التوصيات الموجهة للمؤسسات الإعلامية

1. اعتماد سياسة داخلية واضحة للتعامل مع العنف الرقمي، تتضمن إجراءات الإبلاغ، وتقييم المخاطر، وحفظ الأدلة، والاستجابة، وتحديد المسؤوليات داخل المؤسسة.
2. إنشاء نقطة اتصال أو مسار مؤسسي آمن تتولى من خلاله المؤسسة استقبال بلاغات الصحفيات، وتوفير الدعم القانوني والتقني، والتواصل مع المنصات والجهات المختصة.
3. إدماج تقييم المخاطر الرقمية ضمن التخطيط للتغطيات، خصوصاً عند تناول القضايا السياسية والحقوقية وقضايا النساء والفساد والموضوعات شديدة الاستقطاب.
4. تقديم دعم مؤسسي واضح للصحفيات عند تعرضهن للتشهير أو التهديد المرتبط بعملهن، وعدم ترك مواجهة الهجمات مسؤولية فردية تتحملها الصحفية وحدها. وضع إجراءات واضحة لضمان استمرار الصحفيات في أداء عملهن دون اللجوء إلى تقييد تغطيتهن أو تحميلهن مسؤولية تجنب المخاطر وحدهن، مع توفير بدائل مهنية آمنة عند ارتفاع مستوى التهديد.

ثانياً: التوصيات الموجهة للمنصات الرقمية

1. تحسين أدوات الإبلاغ والاستجابة للمحتوى المسيء باللغة العربية ولهجاتها المحلية، خصوصاً التهديدات والتشهير والعنف الجنسي الرقمي ونشر البيانات الشخصية.
2. توفير قنوات تصعيد سريعة وموثوقة للصحفيات والمؤسسات الإعلامية في حالات التهديد، وانتحال الهوية، ونشر المعلومات الخاصة، والهجمات متعددة الحسابات.
3. تعزيز أدوات التحكم في التعليقات وطلبات الرسائل وإضافة المستخدمين إلى المجموعات، وتسهيل حظر الحسابات والإبلاغ عنها وحفظ الأدلة المرتبطة بها.
4. تطوير آليات أكثر فاعلية لرصد أنماط المضايقة متعددة الحسابات، من دون افتراض وجود تنسيق منظم قبل اكتمال التحقق الفني.

ثالثاً: التوصيات الموجهة للجهات الرسمية والتشريعية

1. مراجعة الأطر القانونية والإجرائية القائمة وتقييم مدى ملاءمتها للتعامل مع التهديد والابتزاز وانتهاك الخصوصية والعنف الجنسي الرقمي والاعتداءات التقنية، ومدى قدرة آليات الإنفاذ الحالية على حماية الصحفيات.
2. إنشاء مسارات آمنة وسرية لتلقي البلاغات، خصوصاً في الحالات التي تتضمن تهديداً للسلامة الشخصية أو نشر معلومات خاصة.
3. تدريب جهات إنفاذ القانون والنيابة والقضاء على حفظ الأدلة الرقمية والتحقق منها والتعامل معها، مع مراعاة الخصوصية والحساسية الجندرية.

رابعاً: التوصيات الموجهة للمنظمات الحقوقية والمهنية

1. تطوير نموذج موحد ومستمر لتوثيق وقائع العنف الرقمي، يتضمن تاريخ الواقعة، وشكلها، ومنصتها، ومسار انتقالها، وطبيعة الحسابات، والأدلة المتاحة.
2. توفير خدمات دعم قانوني وتقني وإحالة آمنة للصحفيات، خصوصاً المستقلات أو العاملات في مؤسسات محدودة الموارد.
3. إجراء تحليلات تقنية مستقلة للهجمات متعددة الحسابات قبل وصفها بأنها حملات منسقة أو إسنادها إلى جهة محددة.
4. مواصلة البحث في آثار العنف على العمل الصحفي والرقابة الذاتية، ودوافع الفاعلين، وفجوات الحماية والاستجابة، ضمن التقارير اللاحقة.

خامساً: توصيات موجهة للصحفيات

1. توثيق السلوك المسيء أو المهدد منذ بداية الواقعة، من خلال حفظ الروابط ولقطات الشاشة وبيانات الحساب والتوقيت، بما يحفظ الأدلة عند تكرار العنف أو انتقاله إلى مساحة أخرى.
2. تعزيز إعدادات الخصوصية وأمن الحسابات والأجهزة، والإبلاغ المبكر داخل المؤسسة أو لدى جهة موثوقة، بدلاً من مواجهة الهجمات بصورة فردية أو حذف الأدلة قبل حفظها.
3. إعداد خطة سلامة رقمية وشخصية عند ظهور تهديدات تتضمن معلومات عن مكان العمل أو الأسرة أو الحياة اليومية.
4. لا تعني هذه الإجراءات نقل مسؤولية الحماية إلى الصحفية، وإنما تمثل إجراءات مساندة في ظل مسؤولية المؤسسات والمنصات والجهات المختصة عن توفير بيئة آمنة.

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الـدراسـات والإعــلام الاقتصادي

يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المــجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي

٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia